وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 05 Sep, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يواصل انخفاضه مع انحسار الخلاف الليبي ومخاوف الطلب

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

هبطت أسعار النفط أمس الأربعاء، مواصلة هبوطها بأكثر من 4 % في اليوم السابق، وسط توقعات بإمكانية حل الخلاف السياسي الذي يوقف الصادرات الليبية ومخاوف بشأن انخفاض نمو الطلب العالمي. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر 43 سنتا أو 0.6 % إلى 73.32 دولارا بحلول الساعة 0645 بتوقيت غرينتش بعد هبوطها 4.9 % في الجلسة السابقة. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر أكتوبر 49 سنتا أو 0.7 % إلى 69.85 دولارا بعد هبوطها 4.4 % يوم الثلاثاء. وهبطت العقود الآجلة لكلا الخامين لأدنى مستوياتها منذ ديسمبر وسط مؤشرات على التوصل إلى اتفاق لحل النزاع السياسي بين الفصائل المتنافسة في ليبيا والذي خفض الإنتاج بنحو النصف وكبح الصادرات.

وقال توشيتاكا تازاوا المحلل في فوجيتومي للأوراق المالية "استمر البيع في آسيا وسط توقعات باتفاق محتمل لحل النزاع في ليبيا"، وأضاف: "ظلت السوق تحت الضغط أيضا بسبب المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على الوقود في أعقاب مؤشرات اقتصادية ضعيفة من الصين والولايات المتحدة".

واتفقت الهيئتان التشريعيتان الليبيتان يوم الثلاثاء على تعيين محافظ للبنك المركزي بشكل مشترك، وهو ما قد يؤدي إلى تهدئة معركة السيطرة على عائدات النفط التي أشعلت النزاع، وتوقفت صادرات النفط الليبية في الموانئ الرئيسة يوم الاثنين وانخفض الإنتاج على مستوى البلاد، وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة في حقل الفيل النفطي اعتبارًا من 2 سبتمبر. وقال ييب جون رونج، استراتيجي السوق في آي جي: "إن تخفيف التوتر السياسي في ليبيا قد يؤدي إلى عودة بعض الإمدادات والضعف الاقتصادي في أكبر مستهلكي النفط في العالم، الولايات المتحدة والصين، بمثابة التقاء للرياح المعاكسة لأسعار النفط". ويبدو أن الانكماش السريع في الطلبات الجديدة والإنتاج، إلى جانب ارتفاع الأسعار، كما هو موضح في بيانات مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الولايات المتحدة، يجدد مخاوف النمو، وهو ما لا يقدم الكثير من الطمأنينة حول توقعات الطلب على النفط.

وتراجعت معنويات السوق بعد بيانات معهد إدارة الإمدادات يوم الثلاثاء التي أظهرت أن قطاع التصنيع في الولايات المتحدة ظل ضعيفا على الرغم من التحسن المتواضع في أغسطس من أدنى مستوى في ثمانية أشهر في يوليو.

وفي الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم أظهرت بيانات حديثة أن نشاط التصنيع هبط إلى أدنى مستوى في ستة أشهر في أغسطس عندما تباطأ نمو أسعار المساكن الجديدة، وتأخرت بيانات المخزونات الأسبوعية في الولايات المتحدة بسبب عطلة عيد العمال يوم الاثنين، وأظهر استطلاع أولي أن من المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي في حين من المرجح أن ترتفع مخزونات المقطرات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبحسب انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تهبط بعد أنباء عن احتمال عودة الإمدادات الليبية إلى السوق، وخلال جلسة التداول المتقلبة يوم الثلاثاء، هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ منتصف ديسمبر، وحدثت عمليات بيع كبيرة على خلفية الأخبار التي تركزت حول الحل المحتمل للنزاع في ليبيا والذي تسبب في توقف إنتاج النفط الخام وصادراته في البلاد.

وكان تأثير النزاع على إنتاج النفط الليبي صارخًا، وأفادت المؤسسة الوطنية للنفط أن إجمالي الإنتاج انخفض بشكل كبير إلى ما يزيد قليلا على 591 ألف برميل يوميا في 28 أغسطس، مقارنة بنحو 959 ألف برميل يوميا قبل يومين. ويمثل هذا انخفاضا كبيرا من نحو 1.28 مليون برميل يوميا في 20 يوليو، مما يشير إلى شدة تخفيضات الإنتاج.

وقال وارن باترسون من آي.إن.جي "لا يزال النفط تحت الضغط نظرا للمخاوف المستمرة بشأن الطلب الصيني، ولم يكن من الممكن أن تساعد بيانات مؤشر مديري المشتريات الأضعف من المتوقع خلال عطلة نهاية الأسبوع في تخفيف هذه المخاوف"، مضيفا أن مخاوف الطلب تعوض عن تعطيل الإمدادات الليبية.

وبلغ مؤشر مديري المشتريات في الصين أدنى مستوى له في ستة أشهر في أغسطس. وفي يوم الاثنين، أعلنت البلاد أن طلبات التصدير الجديدة في يوليو انخفضت لأول مرة في ثمانية أشهر، كما نمت أسعار المساكن الجديدة في أغسطس بأضعف وتيرة لها هذا العام.

عودة العرض إلى السوق

ومن المقرر أن يعود بعض العرض إلى السوق حيث من المقرر أن يعزز ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والشركات التابعة لها، المعروفة باسم أوبك +، الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا في أكتوبر. ومن المرجح أن تمضي الخطة قدمًا بغض النظر عن مخاوف الطلب، وفقًا لمصادر في الصناعة.

وقالت المحللة في ار بي سي كابيتال، هيليما كروفت، في مذكرة إن مخططي أوبك قد يقررون أن التخفيضات المتوقعة القادمة في أسعار الفائدة الأميركية وانقطاع النفط الليبي يوفران مساحة لإضافة المزيد من النفط، وقالت "في رأينا، يمكن أن يدعم انقطاع النفط الليبي المطول أسعار برنت" عند حوالي 85 دولارًا للبرميل، حتى مع دخول الإمدادات الإضافية إلى السوق في الربع الرابع.

ولقد محا النفط كل مكاسب هذا العام تقريبًا على مدى الشهرين الماضيين، حيث أثرت المخاوف الاقتصادية في المستهلكين الرئيسين -بما في ذلك الصين والولايات المتحدة- والإمدادات الوفيرة على المشاعر. كما تستعد السوق للبراميل الإضافية من أوبك +.

ويتوقع بنك مورجان ستانلي فائضًا في المعروض النفطي في عام 2025 بسبب ارتفاع الإنتاج وتأخر الطلب، وقد يؤدي هذا التوقع إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض أسعار أسهم شركات النفط الأوروبية. ومع ذلك، فإن عوامل أخرى مثل تخفيضات إنتاج أوبك+ وتباطؤ الإنتاج الأميركي المحتمل قد تمنع الفائض.

وعادت أسهم النفط إلى رواجها قبل عامين بقوة حيث سعى المستثمرون إلى الحصول على جزء من الأرباح القياسية التي حصدتها الصناعة من أزمة الغاز في أوروبا ومخاوف أزمة النفط الناجمة عن العقوبات المفروضة على روسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبعد عامين، تبدد هذا الجاذبية، على الأقل وفقًا لبعض البنوك، حيث تلوح في الأفق فائض المعروض من النفط في السوق، ويظل نمو الطلب أقل من التوقعات المتفائلة. في الواقع، يعتقد أحد البنوك أن شركات النفط الكبرى الأوروبية قد وصلت إلى الحد الأقصى.

وفي الشهر الماضي، خفض مورجان ستانلي هدفه السعري للنفط الخام، مستشهداً بارتفاع العرض وتناقص نمو الطلب. كما خفض البنك أهدافه لسعر أسهم شركات النفط الكبرى الأوروبية دون استثناء. وتم تعديل توتال إنرجيز، وشل، وبي بي، وإكوينور، وريبسول جميعها بالخفض، مع استثناء إيني وحدها من توقعات المتنبئين في البنك.

وكان لدى هؤلاء المتنبئين أساس سليم لمراجعاتهم: لم يكن أي من العوامل التي تدفع أسهم شركات الطاقة عادة إلى الارتفاع حاضراً في الوقت الحالي. ومن بين هذه العوامل، توقعات ارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار النفط، وسوق الأسهم الخافتة بشكل عام.

وكتب محللو مورجان ستانلي في مذكرة تنبأت بالمستقبل القريب لشركات النفط الكبرى الأوروبية: "بالنظر إلى القائمة، نجد أن أياً من هذه العوامل غير موجود في الوقت الحالي. في الواقع، تشير معظم هذه العوامل في الاتجاه المعاكس".

ومن المثير للاهتمام أن مورجان ستانلي يسرد أسعار الفائدة المرتفعة باعتبارها مواتية لارتفاع أسعار أسهم الطاقة، عندما تكون هذه الأسعار في معارضة لعامل آخر لارتفاع أسعار الأسهم، ألا وهو ارتفاع أسعار النفط. فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، تميل أسعار النفط إلى التعرض للضغوط، والعكس صحيح.

وقال البنك في تقرير سابق إن سوق النفط سوف تتحول إلى فائض في عام 2025 وسط إنتاج أعلى من أوبك+ ومنتجين آخرين، أي الولايات المتحدة والبرازيل. وبالمناسبة، مورجان ستانلي ليس البنك الوحيد الذي يتوقع فائضًا. فقد توقع جولدمان ساكس مؤخرًا أيضًا وجود فائض، مشيرًا إلى المخزونات العالمية المرتفعة، والطلب الصيني الضعيف، والإنتاج الأميركي المتزايد.

ومثل الآخرين، يفترض مورجان ستانلي أن إنتاج الولايات المتحدة سيستمر في النمو بالمعدلات السابقة وأن أوبك ستبدأ في التراجع عن تخفيضاتها عند أي نقطة سعر يتم تداول خام برنت بها. هذه بعض الافتراضات الجوهرية، خاصة في ضوء إصرار أوبك على أنها لن تبدأ في التراجع عن التخفيضات إلا عندما تكون ظروف السوق مناسبة.

وكانت شركات الحفر الأميركية تقدم المفاجآت تلو المفاجآت، حيث أعلنت عن إنتاج أعلى من المتوقع من كفاءة الحفر، وسجلت معدل نمو غير متوقع في الإنتاج بلغ نحو مليون برميل يوميا في العام الماضي على الرغم من انخفاض عدد الحفارات. ثم هناك الطلب. فكل توقعات الأسعار، سواء كانت تتعلق بخام برنت أو أسهم شل، تعتمد بشكل كبير على بيانات الطلب الصيني والتوقعات. وتشير البيانات إلى أن الطلب على النفط في أكبر مستورد للسلعة في العالم يفقد زخمه بعد عقدين من النمو القوي. وهذا يثقل كاهل الأسعار ـ والعرض أيضا.

في الشهر الماضي، كانت مخزونات النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل بنحو 120 مليون برميل أو 4 % عن متوسطها على مدى عشر سنوات في نهاية يونيو من هذا العام. وكان هذا أعلى من العجز الذي بلغ 74 مليون برميل في نهاية مارس. وبعبارة أخرى، كان العالم، أو على الأقل جزء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منه، في حالة ركود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سايبم الإيطالية تفوز بعقدين بحريين للنفط بقيمة مليار دولار مع أرامكو

الرياض

قالت مجموعة الهندسة الإيطالية للطاقة، سايبم، يوم الثلاثاء إنها فازت بعقدين بحريين في المملكة العربية السعودية بقيمة إجمالية تبلغ نحو مليار دولار، بموجب اتفاق طويل الأجل قائم مع شركة النفط والطاقة العملاقة أرامكو السعودية وقالت شركة سايبم إن العقدين يتضمنان الهندسة والمشتريات والبناء وتركيب البنية التحتية، بما في ذلك خطوط الأنابيب تحت البحر، في حقل مرجان للنفط والغاز وحقلي الظلوف والسفانية. وكانت لدى سايبم، التي وقعت في عام 2020 صفقة مدتها 12 عامًا مع أرامكو لأنشطة الهندسة والبناء البرية، متوسط طلبيات سنوية يبلغ حوالي 1.5 مليار يورو (1.66 مليار دولار) من المجموعة السعودية بين عامي 2021 و2023. وحققت أرامكو السعودية إجمالي إنتاج من المواد الهيدروكربونية بلغ 12.3 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم خلال الربع الثاني 2024، مما يبرهن على استمرارية سلامة أعمالها وموثوقيتها وكفاءتها، وأسفرت أعمال الاستكشاف عن سبع اكتشافات للنفط والغاز في المنطقة الشرقية والربع الخالي في المملكة، تمثلت في حقلين للنفط غير التقليدي، ومكمن للنفط العربي الخفيف، وحقلين للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مكمنين للغاز الطبيعي. وأحرزت أرامكو تقدماً في سلسلة مشاريع في إطار الجهود التي تبذلها الشركة لإبقاء الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند مستوى 12.0 مليون برميل في اليوم، وللمحافظة على المرونة التشغيلية التي تتميز بها أرامكو السعودية. وتم إحراز تقدم على صعيد أعمال الإنشاء في مشروع تطوير حقل الدمام، الذي من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط الخام بمقدار 25 ألف برميل في وقت الحق من العام الحالي، و50 ألف برميل في اليوم في عام 2027. واستمرت أعمال الشراء والإنشاء في مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في حقل المرجان، الذي يتوقع أن يضيف طاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025، ومشروع زيادة إنتاج النفط الخام في البري الذي من المتوقع أن يضيف طاقة إنتاجية تبلغ 250 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025، وتم إحراز تقدم على صعيد أعمال الهندسة والشراء والإنشاء في مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في حقل الظلوف، حيث من المتوقع أن يضم مرفقا لمعالجة 600 ألف برميل في اليوم من مركزي النفط الخام من حقل الظلوف بحلول عام 2026. وواصلت أرامكو السعودية إحراز سلسلة من التطورات في إطار سعيها لدعم إستراتيجيتها لزيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60%، شملت استمرار أعمال التصميم والشراء والإنشاء في معمل الغاز في الجافورة ضمن مشروع تطوير حقل الغاز غير التقليدي في الجافورة.

عقود قيمتها 46.5 مليار ريال

ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من الإنتاج في عام 2025، أما المرحلة الثانية فهي قيد التنفيذ حالياً مع الإعلان عن إرساء عقود تبلغ قيمتها نحو46.5 مليار ريال (12.4 مليار دولار)، ومن المتوقع أن تحقق مستويات إنتاج غاز البيع من مشروع تطوير غاز الجافورة معدلا مستداما يبلغ 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030، إضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات، واستمرت أعمال الإنشاء والشراء في معمل الغاز في رأس تناقيب ضمن برنامج تطوير حقل المرجان، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المعمل بحلول عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حيث سيساهم في زيادة طاقة المعالجة بواقع 2.6 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من حقلي المرجان والظلوف.

وبدأت أعمال إعادة ضخ الغاز إلى شبكة الغاز الرئيسة في مشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، ويعد هذا أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، حيث ستوفر هذه الأعمال ما يصل إلى 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي يتم إعادة ضخه في شبكة الغاز الرئيسة حسب الطلب. وتم الإعلان عن إرساء العديد من عقود أعمال الغاز تشمل 23 عقدا لمنصات حفر الآبار غير التقليدية بقيمة 9.0 مليار ريال (2.4 مليار دولار)، وعقدين لأعمال حفر الآبار المائلة بقيمة 2.3 مليار ريال (0.6 مليار دولار).

كما واصلت أرامكو السعودية جهودها في تطوير أعمال قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق المعروفة عالمياً خلال الربع الثاني، وذلك من خلال تعزيز تواجدها في قطاع التجزئة العالمي والاستثمار في تطوير وتسويق حلول أكثر كفاءة في مجال النقل. وخطت أرامكو السعودية خطوات كبيرة في إستراتيجيتها العالمية لنمو قطاع التجزئة بنجاحها في الاستحواذ على حصة ملكية بنسبة 40٪ في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة، التي تتسم بتنوع أعمالها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق لتشمل الوقود ومواد التشحيم والمتاجر، حيث تضم شبكة واسعة بها أكثر من 1,200 محطة لبيع الوقود بالتجزئة وسعة تخزين إجمالية تبلغ حوالي 200 ألف طن متري.

وتمثل هذه الصفقة أول استثمار إستراتيجي لقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق لدى أرامكو السعودية في باكستان، ويسهم في تعزيز تواجدها في قطاع التجزئة في الأسواق ذات القيمة العالية على مستوى العالم. ويتسق هذا الاستحواذ مع إستراتيجية أرامكو السعودية للتوسع في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، إذ إنه يضمن منافذ لبيع منتجاتها المكررة وينشئ منصة لإطلاق علامتها التجارية، مما يعزز في نهاية المطاف سلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في الشركة، وإيجاد فرص جديدة في السوق لبيع إنتاجها من مواد التشحيم التي تحمل العالمة التجارية فالفولين. وأعلنت أرامكو السعودية عن إرساء 15 عقداً بنظام التسليم الجاهز بمبلغ إجمالي مقطوع تبلغ قيمته نحو 33.0 مليار ريال (8.8 مليار دولار) لبدء المرحلة الثالثة من توسعة شبكة الغاز الرئيسة، التي تنقل الغاز الطبيعي إلى العملاء في جميع أنحاء المملكة. وبحلول عام 2028 يتوقع أن تعزز هذه التوسعة من حجم الشبكة الرئيسة وتزيد من طاقتها الإجمالية بمقدار 3.15 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم وسيتم ذلك من خلال تركيب خطوط أنابيب يبلغ طولها حوالي 4,000 كيلومتر و17 وحدة جديدة لضغط الغاز. وتسعى أرامكو السعودية إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال حلول منخفضة الانبعاثات الكربونية. وسلمت الشركة أول شحنة نفط خام معتمدة بشكل مستقل نظير موازنة الكربون عبر شحنة تجريبية بلغ حجمها مليوني برميل من النفط الخام العربي الخفيف، بكثافة انبعاثات كربونية بلغت 2.42 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل برميل مكافئ نفطي لمرحلتي الإنتاج والتحميل وإجمالي كثافة انبعاثات كربونية بلغت 6.39 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل برميل مكافئ نفطي. وفي مصادر الطاقة الجديدة، وفي يونيو 2024، أعلنت أرامكو السعودية، بالتعاون مع شريكيها أكوا باور وصندوق الاستثمارات العامة، عن إبرام اتفاقيات لشراء الطاقة مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لتطوير وتشغيل ثلاثة مشاريع جديدة لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومن المزمع أن تسهم مرافق هذه المشاريع في توفير 5.5 غيغاواط إضافية من الطاقة المتجددة لشبكة الكهرباء الوطنية بمجرد تشغيلها، والمتوقع أن تتم في النصف الأول من عام 2027.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

جاهـز لـ «الاقتصاديـة»: سـيارات كهربائيـة لتوصيـل الطعـام وخطـة لنقـل المصنـع للسـعو د ية

الاقتصادية

قـال حمـد البكـر الرئيـس التنفيـذي للأعمـال وعضـو مجلـس الإدارة بشركـة جاهـز ومؤسـس التطبيـق إن الشركـة دشـنت أول خدمـة لتوصيـل الطلبـات عـبر السـيارات الكهربائيـة مـع الكشـف عـن 30 سـيارة اليـوم.

وأكـد عضـو مجلـس إدارة الشركـة المدرجـة في السـوق الماليـة السـعودية لـ "الاقتصاديـة" علـى هامـش حفـل التدشـين أن السـيارة صنعـت في تونـس خصيصـا لـ "جاهـز"، وأن هنـاك خطـة تهـدف لنقـل المصنـع إلى السـعودية مسـتقبلا.

سـيارة "عبيّـة" الـتي تحمـل تيمنـا اسـم فـرس الملـك عبدالعزيـز ومـا لهـا مـن مدلـول لـدى السـعوديين، تعـد سـيارة كهربائيـة شمسـية تتوافـق مـع التوجـه العالمـي والسـعودي للحفـاظ علـى البيئـة وتقليـل التلـوث، وينتظـر أن تمثـل 25% مـن إجمـالي أسـطول جاهـز بحلـول 2026 وفـق مـا أكـد البكـر.

وحـول تكلفـة تصنيـع السـيارة الواحـدة أشـار إلى أن التكلفـة مناسـبة الآن إذ تقـارب 50 ألـف ريـال، متوقعـا أن تقـل مـع زيـادة كميـة السـيارات المصنعـة خاصـة عنـد نقـل المصنـع للسـعودية.

وأوضـح رئيـس جاهـز أن الشركـة لديهـا مسـارات نقـل أخـرى مسـتقبلا مثـل السـيارات ذاتيـة الحركـة والدرونـز سـتمثل 20% بحلـول 2028.

وختـم أن السـيارات الكهربائيـة سـتكون بديـلا مناسـبا للدراجـات الناريـة مـن حيـث التلـوث والحـوادث وسـتحدث نقلـة في عـالم التطبيقـات.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعلى

تراجع العقود الآجلة لخام برنت إلى 73.47 دولار وسط مخاوف الطلب

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط اليوم الأربعاء مواصلة خسائرها بعد انخفاضها بأكثر من 4 % أمس وسط توقعات بأن النزاع السياسي الذي أوقف الصادرات من الموانئ الليبية الرئيسة ربما يتم حله ومخاوف إزاء تباطؤ نمو الطلب العالمي.
بحلول الساعة (00:52) بتوقيت غرينتش، هبطت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر 28 سنتا، أو 0.4 %، إلى 73.47 دولار بعد أن هبطت 4.9 % في الجلسة السابقة.

انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أكتوبر 31 سنتا، أو 0.4 %، إلى 70.03 دولار، بعد تراجعها 4.4 % أمس الثلاثاء.
هبطت العقود الآجلة للخامين القياسيين إلى أدنى مستوياتها منذ ديسمبر وسط مؤشرات على التوصل إلى اتفاق لحل النزاع السياسي بين الفصائل المتنافسة في ليبيا والذي أدى إلى خفض الإنتاج بنحو النصف وكبح الصادرات.
قال توشيتاكا تازاوا المحلل لدى فوجيتومي للأوراق المالية: "استمرت عمليات البيع في آسيا وسط توقعات اتفاق محتمل لحل النزاع في ليبيا، السوق لا تزال تحت الضغط أيضا بسبب المخاوف بشأن ضعف الطلب على الوقود في أعقاب المؤشرات الاقتصادية الضعيفة من الصين والولايات المتحدة".

واتفقت الهيئتان التشريعيتان في ليبيا أمس الثلاثاء على تعيين محافظ للمصرف المركزي، ما قد يؤدي إلى إنهاء معركة السيطرة على عائدات النفط في البلاد التي أدت إلى تقلص الإنتاج بشدة.

توقفت صادرات النفط الليبية من موانئ رئيسة الإثنين وانخفض الإنتاج في أنحاء البلاد. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة في حقل الفيل النفطي ابتداء من الثاني من سبتمبر.

كما ضعفت المعنويات بالسوق بعد أن أظهرت بيانات معهد إدارة التوريدات أمس أن قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ظل ضعيفا على الرغم من بعض التحسن في أغسطس من أدنى مستوى في ثمانية أشهر المسجل في يوليو.

في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، أظهرت بيانات في الآونة الأخيرة تراجع نشاط التصنيع إلى أدنى مستوى في ستة أشهر في أغسطس، وتباطؤ نمو أسعار المساكن الجديدة في الشهر نفسه.
تأخر صدور بيانات المخزونات الأمريكية الأسبوعية بسبب عطلة عيد العمال الاثنين. ومن المقرر صدور تقرير معهد البترول الأمريكي في الساعة (20:30) بتوقيت غرينتش اليوم الأربعاء، كما سيصدر تقرير إدارة معلومات الطاقة في الساعة (15:00) بتوقيت غرينتش غدا الخميس.

وأظهر استطلاع أولي أمس أن من المتوقع أن تكون مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة قد تراجعت الأسبوع الماضي، في حين من المرجح ارتفاع مخزونات نواتج التقطير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

«جولدمان ساكس»: فرص تعافي أسعار النفط قائمة مجددا رغم خطر استمرار التراجع

قال المحللون في بنك الاستثمار الأمريكي جولدمان ساكس جروب إن عمليات البيع الكثيف التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية أخيرا كبيرة مقارنة بحقائق السوق الأساسية وهو ما يعني وجود فرصة لتعافي الأسعار مجددا، رغم وجود أخطار استمرار تراجع الأسعار.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن تقرير محللي جولدمان ساكس وبينهم يوليا جريسبي القول إن الأسعار تراجعت على خلفية احتمال استئناف تصدير النفط الليبي في الوقت الذي تخلى فيه المستثمرون عن المخاطرة انتظارا لارتفاع الأسعار عقب صدور البيانات الاقتصادية الضعيفة في كل من الولايات المتحدة والصين أكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم.

بيانات اقتصادية نشرت الثلاثاء أظهرت استمرار انكماش نشاط قطاع التصنيع في الولايات المتحدة خلال أغسطس الماضي للشهر الخامس على التوالي بسبب التراجع السريع في الطلبيات والإنتاج.

وذكر معهد إدارة الإمدادات الأمريكي أن مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع في الولايات المتحدة ارتفع خلال الشهر الماضي إلى 47.2 نقطة. وتشير قراءة المؤشر أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط الاقتصادي للقطاع، في حين تشير قراءة أكثر من 50 نقطة إلى نمو النشاط.

كما أظهرت بيانات صينية نموا ضعيفا للنشاط الاقتصادي لقطاع التصنيع في الصين إلى دائرة النمو خلال الشهر الماضي حيث ارتفع مؤشر كايشين لمديري مشتريات القطاع إلى 50.4 نقطة.

وتشير قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة إلى نمو نشاط القطاع، في حين تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط.

في الوقت نفسه يتوقع المحللون زيادة قوية في إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في تجمع أوبك+ ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وهو ما يزيد الضغط على الأسعار.

كما يرون أنه في ضوء هذه العوامل فإن الأخطار التي تهدد نطاق سعر خام برنت القياسي للنفط العالمي بين 70 و85 دولارا للبرميل تميل نحو الجانب السلبي.

يذكر أن سعر برنت تراجع أمس 4.9 % إلى 73 دولارا للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركة إنرجي شتايرمارك تتوقع بقاء خطة «أوبك +» دون تغيير رغم تراجع الطلب النفطي

الاقتصادية

من المتوقع أن تختار مجموعة "أوبك +" زيادة المعروض في السوق النفطية، حتى في ظل تراجع الطلب على أمل زيادته على المدى المتوسط مع انخفاض أسعار الخام، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" النمساوية للطاقة. جراف أكد أن التقارير وتكهنات السوق في الأيام الأخيرة تشير إلى أن خطة إنتاج "أوبك +" التي تم الكشف عنها في يونيو تظل كما هي بالبدء في إضافة 180 ألف برميل يوميا مرة أخرى في أكتوبر المقبل. يأتي ذلك في وقت ذكر فيه "ساكسو بنك" أن العقود الآجلة لخام برنت تتمتع بدعم رئيس عند مستوى 75 دولارا للبرميل. وأوضح أن معنويات سوق النفط الخام لا تزال تحت الضغط حيث لا يُظهر التباطؤ الاقتصادي في الصين سوى علامات قليلة على التحسن وذلك في أعقاب البيانات التي أظهرت مزيدا من الانكماش في نشاط المصانع وأزمة العقارات التي تفاقمت بسبب التبني السريع للمركبات الكهربائية والسيارات الهجين، ما يقلل الطلب على الوقود. وأضاف أن هوامش مصافي التكرير، وهي المحرك الرئيس للطلب على النفط الخام، لا تزال ضعيفة في كل من أوروبا والولايات المتحدة ويتم التداول عند أدنى مستوياتهما منذ أكثر من عام. إلى ذلك، قال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون: إن الضغوط الهبوطية على أسعار النفط تنامت مع استمرار التكهنات بأن منتجي "أوبك +" الثمانية الرئيسين سيتراجعون عن تخفيضات الإنتاج الطوعية. المحللون أوضحوا أن قبل شهر من إعلان "أوبك+" قرارها بشأن ما إذا كان التخفيف التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط الجارية سيبدأ كما هو مخطط له في أكتوبر فإن السوق مليئة بالتكهنات حول سياسة الإنتاج للمجموعة. وذكروا أن الطلب الأضعف من المتوقع، وهو ما اعترفت به حتى "أوبك" في تقريرها الشهري في أغسطس، وأسعار النفط الأقل من 80 دولارا للبرميل، يشيران عادة إلى أن المجموعة قد تؤخر بداية تخفيف التخفيضات. وفي هذا الإطار، قال أندرو موريس مدير شركة "بويري" الدولية للاستشارات، إن النفط انخفض ماحيا مكاسبه لهذا العام بعد أن أدى اتفاق محتمل لاستعادة الإمدادات من ليبيا إلى تحويل انتباه التجار مرة أخرى إلى المخاوف بشأن الطلب العالمي الفاتر على النفط الخام، وقد جاء الانخفاض تحديدا بعد أن قال محافظ البنك المركزي الليبي إن اتفاقا من شأنه أن ينعش إنتاج الدولة العضو في أوبك يبدو وشيكا. في حين قال جون هال مدير شركة "ألفا إنرجي" الدولية، إن المخاوف بشأن الطلب في أكبر اقتصادين في العالم طغت على المخاطر الجيوسياسية المتزايدة ويأتي هذا المسار وسط مخاوف بشأن العرض والطلب. وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط اليوم الأربعاء عقب سلسلة من التراجع بعد أن أبلغت مصادر من "أوبك+ "رويترز بأن المجموعة تناقش تأجيل زيادة إنتاج النفط المخطط لها في أكتوبر. وخلال التعاملات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 45 سنتا، أو 0.6 %، إلى 74.20 فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 55 سنتا أو 0.8 % إلى 70.89 دولار. وخسر كلا الخامين القياسيين دولارا في وقت سابق ثم انتعشا ليكسبا دولارا واحدا ليعوضا بعض الخسائر التي تكبداها عند التسوية أمس الثلاثاء قبل أن يستقرا عند المستويات الحالية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«رويترز»: «أوبك بلس» تبحث تأجيل زيادة إنتاج النفط في أكتوبر

قالت ثلاثة مصادر من مجموعة «أوبك بلس»، لـ«رويترز»، الأربعاء، إن «أوبك بلس» ستبحث تأجيل زيادة الإنتاج، المخطط لها الشهر المقبل، مع هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في تسعة أشهر.

وفي الأسبوع الماضي، بدا أن المجموعة عازمة على المُضي قُدماً في الزيادة المخطط لها، البالغة 180 ألف برميل يومياً خلال أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، لكن تقلبات السوق بسبب إغلاق منشآت النفط في ليبيا وتوقعات الطلب الضعيفة أثارت مخاوف بين المجموعة، وفق ما قال أحد المصادر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نائب وزير الطاقة الروسي: العقوبات الغربية لن توقف تطوير قطاع الغاز المسال

الشرق الأوسط

قال نائب وزير الطاقة الروسي بافيل سوروكين، الأربعاء، إن العقوبات الغربية على روسيا لن توقف تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال.

وأضاف سوروكين في منتدى اقتصادي منعقد في فلاديفوستوك، في أقصى شرق روسيا أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال قد يرتفع إلى ما بين 580 مليون طن إلى 600 مليون طن سنوياً في السنوات القليلة المقبلة.

وكشفت بيانات الاتحاد الأوروبي مؤخراً عن انخفاض حصة الغاز الذي تستورده الدول الأعضاء عبر خطوط الأنابيب الروسية من 40 في المائة عام 2021 إلى نحو 8 في المائة عام 2023، لكن عند الحديث عن الغاز الطبيعي المسال، فإن حصة الغاز الروسي من إجمالي احتياجات الاتحاد الأوروبي قد بلغت 16 في المائة العام الماضي. ويمثل ذلك زيادة بلغت 40 في المائة عن عام 2021.

وأفادت شركة «كبلر» لتحليل البيانات، بأن روسيا تعد ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال للاتحاد الأوروبي.

على صعيد آخر، نما نشاط قطاع الخدمات الروسي بأسرع وتيرة خلال سبعة أشهر في أغسطس (آب) وسط زيادة التحسن في ظروف الطلب، بحسب استطلاع صادر عن مؤسسة «إس آند بي غلوبال» الأربعاء.

وقفز مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 52.3 نقطة في أغسطس من 51.1 نقطة في يوليو (تموز).

وتشير القراءة فوق 50 نقطة إلى نمو في النشاط الاقتصادي. وأفاد الاستطلاع بأنه جرى ربط النشاط الأكبر بزيادة الطلب من العملاء والارتفاع المرتبط بالأعمال الجديدة.

ونمت الطلبيات الجديدة بأسرع وتيرة خلال خمسة أشهر وسط تحسن الطلب من العملاء. وهذا شجع الشركات على زيادة عدد القوى العاملة مما أدى لتسارع معدل توفير الوظائف إلى أعلى معدل منذ يناير (كانون الثاني).

وعلى صعيد الأسعار، ظل تضخم أسعار المدخلات مرتفعاً في أغسطس جراء ارتفاع أسعار الإمدادات وفواتير الأجور. غير أن وتيرة التضخم تراجعت إلى أدنى مستوى خلال ثلاثة أشهر. كما ارتفعت أسعار البيع بأخف وتيرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«سايبم» الإيطالية تفوز بعقدين مع «أرامكو» بقيمة مليار دولار

أعلنت مجموعة «سايبم» الإيطالية للهندسة والطاقة، أنها أبرمت عقدين في مجال الأعمال البحرية في السعودية، بقيمة إجمالية تصل إلى نحو مليار دولار، وذلك في إطار اتفاقية طويلة الأمد مع شركة النفط السعودية العملاقة «أرامكو».

ويشمل نطاق عمل شركة «سايبم» بموجب العقد الأول، أعمال الهندسة والتوريد والبناء والتركيب لثلاث وحدات إنتاجية، و33 كيلومتراً من خطوط الأنابيب الصلبة تحت البحر، بأقطار 12 بوصة و16 بوصة، و34 كيلومتراً من كابلات الطاقة البحرية. وسيتم تركيب كل هذا في حقل مرجان للنفط والغاز، وفق الشركة.

ويشمل العقد الثاني أعمال الهندسة والتوريد والبناء والتركيب لثلاثة أغلفة، وخمس وحدات إنتاجية، و22 كيلومتراً من خطوط الأنابيب الصلبة تحت البحر بقطر 16 بوصة، و5 كيلومترات من خطوط الأنابيب المرنة تحت البحر، و35 كيلومتراً من كابلات الطاقة البحرية في حقلي الظلوف والصفانية النفطيين.

وحصلت «سايبم» على متوسط سنوي من الطلبات يبلغ نحو 1.5 مليار يورو (1.66 مليار دولار) من «أرامكو» بين عامي 2021 و2023. ووقَّعت الشركة الإيطالية في عام 2020 اتفاقية مدتها 12 عاماً مع «أرامكو» بخصوص أنشطة هندسية وأعمال بناء برية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إيـرادات الحكومـة الروسـية مـن النفـط والغـاز تصعـد 20% وسـط قـوة الطلـب الخارجـي

اقتصاد الشرق

استفادت الحكومة الروسية من صعود أسعار النفط الخام الروسي وزيادة تدفقات الغاز للأسواق الخارجية، إذ نمت إيرادات الضرائب على النفط والغاز 20% خلال أغسطس الماضي بالمقارنة بالعام السابق.

أعلنت وزارة المالية، يوم الأربعاء، أن الضرائب سجلت 778.6 مليار روبل (8.7 مليار دولار) الشهر الماضي، بزيادة 21% عن السنة السابقة. وشكلت الضرائب على النفط الخام ومنتجات البترول ما يقرب من 80% من إجمالي إيرادات الهيدروكربونات، وفق حسابات بلومبرغ المستندة إلى البيانات. وتعكس إيرادات الميزانية في أغسطس الماضي مستويات الأسعار والإنتاج والصادرات خلال يوليو الماضي.

يعد النفط والغاز مساهمين رئيسيين في موارد خزينة روسيا، والتي تتعرض لضغوط بسبب العقوبات الغربية والتكاليف العسكرية المتزايدة لغزو الكرملين لأوكرانيا. وخلال أول 7 شهور من العام الجاري، أسهم القطاعين بأكثر من ثلث إيرادات الميزانية الروسية.

زيادة أسعار خام الأورال

عادت زيادة أسعار خام الأورال -مزيج الخام الرئيسي الروسي في التصدير- بالنفع على قطاع النفط بالبلاد. وأُحتسبت ضرائب النفط لشهر أغسطس بناء على سعر خام أورال البالغ 74.01 دولار للبرميل، بزيادة عن 64.21 دولار للبرميل قبل سنة.

تقلصت الخصومات على أسعار الخام الروسي مقارنة بمزيج برنت القياسي بأكثر من الثلث بالمقارنة مع السنة السابقة، إذ تأقلمت شركاتها المنتجة مع العقوبات الدولية، بما فيها سقف الأسعار الذي فرضته مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى وحظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي، عن طريق إيجاد مشترين جدد لنفطها الخام واستخدام أسطول ظل ضخم.

ولولا الدعم الحكومي لشركات مصافي التكرير لكانت إيرادات الضرائب من قطاع النفط قد ارتفعت أكثر خلال أغسطس الماضي. وتكشف بيانات الوزارة أن هذه الشركات تلقت 163.3 مليار روبل من الميزانية لدعم المبيعات المحلية من البنزين والديزل. ويعد هذا الدعم تعويضاً جزئياً عن الفرق بين أسعار وقود السيارات في السوق المحلية ونظيرتها الأجنبية".

من جهة ثانية، تشير حسابات بلومبرغ إلى انكماش إيرادات النفط على أساس شهري 42% تقريباً. ويعزا ذلك إلى أن إحدى مصادر الضرائب الرئيسية على النفط في روسيا -ضريبة الأرباح- تُسدد 4 مرات فقط للسنة الواحدة، خلال مارس وأبريل ويوليو وأكتوبر.

انتعاش تدفقات الغاز

ارتفعت ضرائب قطاع الغاز وحده خلال أغسطس المنصرم بأكثر من 24% على أساس سنوي، مسجلة 163 مليار روبل تقريباً، مدفوعة بصعود صادرات شركة "غازبروم" والطلب المحلي القوي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سجلت عمليات التسليم اليومية إلى الصين عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا" لنقل الغاز خلال يوليو الماضي رقماً قياسياً جديداً وكثيراً ما تجاوزت التزاماتها التعاقدية، وفقاً لشركة الإنتاج الروسية، التي لم تقدم أي أرقام محددة. وارتفعت صادرات الغاز للصين 33% تقريباً مقارنة بالعام السابق إلى 2.8 مليار متر مكعب، وفق حسابات بلومبرغ.

كما زادت تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا -والتي ما تزال مستمرة عبر أوكرانيا وتركيا- بنسبة 6% تقريباً، إذ بلغت 2.67 مليار متر مكعب، وفق الحسابات.

الطاقة

هل تؤجل السعودية و7 دول من تحالف أوبك+ زيادة إنتاج النفط إلى 2025؟

ازدادت التكهنات حول موقف السعودية و7 دول من تحالف أوبك+ بشأن زيادة إنتاج النفط التدريجية، المقررة بدءًا من شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وسط التغيرات الأخيرة في أسواق النفط.

ووفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أفادت وكالتا رويترز وبلومبرغ بأن تحالف أوبك+ يناقش تأجيل زيادة الإنتاج المخطط لها الشهر المقبل، مع هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في 9 أشهر.

ومن الطبيعي أن تُناقش كل الخيارات قبل اتخاذ القرار، ولكن هذا الأمر لا يدل على شيء؛ لأن المهم هو القرار النهائي الذي سيتخذه وزراء الدول الـ8 في التحالف، لا المندوبون.
وكانت السعودية و7 دول من تحالف أوبك+ قد قررت تمديد التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط بواقع 2.2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، مع تمديد الخفض الأول الذي بدأ في مايو/أيار 2023، بواقع 1.6 مليون برميل يوميًا، إلى نهاية 2025.

وحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة، ستُعاد كميات الـ2.2 مليون برميل يوميًا بالتدريج على أساس شهري من أكتوبر/تشرين الأول 2024 حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2025، مع تأكيد الدول الأعضاء أن هذه الزيادة الشهرية يُمكن إيقافها، أو عكس اتجاهها (خفض الإنتاج)، وفقًا لمستجدات السوق؛ نظرًا إلى أن التحالف يهدف إلى تحقيق الاستقرار في السوق والتوازن بين العرض والطلب.

تخفيضات إنتاج أوبك+

من الملاحظ وجود عدم توازن في السوق وانخفاض الأسعار، وهو ما دفع المحللين إلى التكهن بأن الدول الـ8 الأعضاء في أوبك+ ستؤخر أو تلغي زيادة إنتاج النفط تدريجيًا.

إلا أن هناك إشكالية تتمثّل في أنه إذا التزمت الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ التي تجاوزت حصصها الإنتاجية -خاصةً العراق وقازاخستان- بالتعويض، فإن أثر قرار الدول الـ8 بزيادة الإنتاج تدريجيًا في أسواق النفط سيكون ضعيفًا على كل الحالات.

ولكن إذا ألغت الدول الـ8 زيادة الإنتاج أو أخّرتها، وتقاعست هذه الدول عن التعويض، فهذا الأمر سيمثّل مشكلة للمجموعة؛ إذ ستستمر الأسعار بالانخفاض وسط خلاف داخلها. وفي الأسبوع الماضي، بدا أن المجموعة مستعدة للمضي قدمًا في زيادة الإنتاج تدريجيًا بدءًا من أكتوبر/تشرين الأول، لكن تقلبات السوق بسبب إغلاق منشآت النفط في ليبيا وتوقعات الطلب الضعيفة أثارت مخاوف داخل المجموعة، بحسب ما نقلته وكالة رويترز.
ومن المقرر أن ترفع 8 دول أعضاء في تحالف أوبك+ الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول، جزءًا من خطة لبدء التخلص من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا. وبعد إعادة كميات الخفض الطوعي (الـ2.2 مليون برميل يوميًا)، ستتبقى التخفيضات الطوعية البالغة 1.6 مليون برميل يوميًا خلال الربع الأخير من عام 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حصص إنتاج النفط لدول تحالف أوبك+ المشاركة بالتخفيضات الطوعية حتى نهاية 2025:
وكان تحالف أوبك+ قد أعلن -في اجتماعه الوزاري الذي عُقِد في 2 يونيو/حزيران -2024 تمديد تخفيضات إنتاج النفط (مليونَي برميل يوميًا) حتى نهاية 2025، مع تمديد مدة التقييم من قبل المصادر الـ3 المستقلة حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لاستعمالها دليلًا إرشاديًا لمستويات الإنتاج المرجعية لعام 2026.

وأكد التحالف أن قرار تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2025 يأتي في ضوء الالتزام المستمر للدول الأعضاء بتحقيق استقرار سوق النفط واستدامتها، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للسوق، وتماشيًا مع النهج المتمثل في الحيطة والاستباقية والوقائية.

تراجع أسعار النفط
في هذا السياق، سلّط تقرير حديث حصلت منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) على نسخة منه، الضوء على تداول أسعار النفط عند أدنى مستوى لها منذ ديسمبر/كانون الأول 2023، بعد أنباء عن إضافات محتملة للإمدادات من أوبك+ وليبيا.

وأشار التقرير، الذي أصدره بنك الاستثمار السويسري "يو بي إس"، إلى أن أسعار النفط تعرّضت لضغوط متجددة في الأيام الأخيرة، بعد أن واجهت ضعف واردات الخام الصينية والبيانات الاقتصادية في يوليو/تموز.

وفي 3 سبتمبر/أيلول 2024، تسبّبت التقارير الإعلامية عن صفقة محتملة في ليبيا من شأنها أن تسمح للبلاد بإعادة الإمدادات المعطلة في انخفاض آخر في الأسعار.

في السابق، أدى الخلاف حول السيطرة على المصرف المركزي وكيفية توزيع عائدات النفط بين أصحاب المصلحة الليبيين إلى إيقاف إنتاج النفط، وتعطيل نحو 700 ألف برميل يوميًا.

وكتب محلل السلع لدى بنك الاستثمار السويسري، جيوفاني ستانوفو: "ما زلنا نعتقد أن سوق النفط تعاني نقص المعروض على الرغم من ضعف الطلب الصيني على النفط، إذ يظل الطلب قويًا في دول أخرى، وكان نمو المعروض مخيبًا للآمال في بعض الدول غير الأعضاء في تحالف أوبك+".

وتابع ستانوفو -الذي شارك في إعداد التقرير-: "بينما من المرجح أن تظل الأسعار متقلبة في الأمد القريب، فإننا نحتفظ بنظرة إيجابية، ونتوقع أن تتعافى الأسعار من مستوياتها الحالية"، مع عودة خام برنت إلى الارتفاع فوق 80 دولارًا للبرميل خلال الأشهر المقبلة.

قلق غير مبرر
أوضح تقرير بنك الاستثمار السويسري -الذي اطّلعت منصة الطاقة على تفاصيله- أن العرض من الدول الـ8 الأعضاء في تحالف أوبك+ التي وافقت على تخفيضات طوعية لم يتغير، إذ ستأتي الزيادة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول. كما يظل الإنتاج الليبي منخفضًا عند نحو 0.3 مليون برميل يوميًا (مقابل 1.2 مليون برميل يوميًا من قبل).

وقال محلل السلع لدى بنك يو بي إس، جيوفاني ستانوفو: "لذا، في رأينا، ما تزال سوق النفط متوترة كما كانت قبل أسبوع؛ كما يظل من غير الواضح ما إذا كانت الصفقة في ليبيا ستتحقق وتصمد، إذ وافقت القوى السياسية فقط على تعيين محافظ جديد للمصرف المركزي في غضون الـ30 يومًا المقبلة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ورغم أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن القرارات الأكثر صعوبة ما تزال قائمة، بما في ذلك كيفية توزيع عائدات النفط، بحسب التقرير.

وبشأن زيادة إنتاج النفط من دول تحالف أوبك+ بمقدار 180 ألف برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول 2024، رأى التقرير أنه مع انخفاض الأسعار الآن، فمن الممكن أن تُوقف هذه الزيادات مؤقتًا.

وصرّح أعضاء أوبك+ بوضوح أنه يُمكن إيقاف الزيادات أو عكس اتجاهها (خفض الإنتاج)، إذا كانت ظروف السوق تتطلب ذلك.
كما أن العراق وقازاخستان وروسيا قد تنتج كميات أقل بعد إنتاج أكثر من اللازم، لتعويض عدم التزامها بحصص خفض الإنتاج المتفق عليها من قبل أوبك+.

وخلص التقرير إلى أنه "باختصار، نعتقد أن السوق قلقة بصورة غير مبررة بشأن أحجام أوبك+ الإضافية.. ولكن كما رأينا في الماضي، من المرجح أن ينتظر المشاركون في السوق لمعرفة كيف سيتطور إنتاج أوبك+".

شكرًا.